مستقبل الأمن الوطني العراقي في نطاق التحولات الاقليمية بعد عام ٢٠١٧

أ.د . نوار جليل هاشم
na74ar@uomustansiriyah.edu.iq

علي سعد موسى
alialnoorri@gmail.com

الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية

الملخص:

يركز هذا البحث على استشراف مستقبل الأمن الوطني العراقي في ضوء التحولات الإقليمية بعد عام ٢٠١٧م، والذي استندنا فيه إلى النظرية الواقعية الجديدة البنيوية، التي تركز على أنّ النظام الإقليمي والدولي فوضوي، وهذه الفوضوية هي من تحدد سلوك الفواعل في ضل غياب وجود سلطة مركزية، إذ تتميز الدول بقدراتها وليس بوظائفها، وإنّ قوة الدولة تعد ضمانة بقائها، والتي عن طريقها يمكن للدول أن تدافع عن وجودها، ومن هذه القوة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. وكذلك التوازن الداخلي، حيث تنمو قدرات الدول ومواردها عبر الاستفادة من النمو الاقتصادي، والتوازن الخارجي، إذ تعمل الدول على تشكيل تحالفات للاستفادة من قوة الدول المشاركة فيها، فضلًا عن النظرية الليبرالية الجديدة التي تركز على الأمن الجماعي. وتعد التعاون الإقليمي والدولي ممكن في سبيل تقليص النزاعات والصراعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.وقد عملنا رسم المشاهد المستقبلية للأمن الوطني في ثلاثة سيناريوهات هي الثبات والتراجع والتقدم عبر قراءة وتحليل الاستراتيجيات الوطنية، وهي استراتيجية الأمن الوطني العراقي، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، والاستراتيجية العراقية العليا لمكافحة الإرهاب، واستشراف البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعراق.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، التحولات الاقليمية، القوة الدبلوماسية، القوة العسكرية، العراق.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٩/٥	تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١١/٤	تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

The Future of Iraqi National Security in the Context of Regional Transformations after 2017

Prof. Dr. Nour Jalil Hashim
alialnoorri@gmail.com

Ali Saad Musa
na74ar@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Mustansiriya University - College of Political Science

Abstract

This research focuses on anticipating the future of Iraqi national security in light of the regional transformations after 2017, in which we relied on the new structural realist theory, which focuses on the fact that the regional and international system is chaotic, and this chaos is what determines the behavior of actors in the absence of a central authority, as states are distinguished by their capabilities and not their functions, and the strength of the state is a guarantee of its survival, through which states can defend their existence, and from this power are diplomatic, economic, military and technological, in addition to the new liberal theory that focuses on collective security. Regional and international cooperation is possible in order to reduce conflicts and disputes and maintain international peace and security.

Keywords: National security, regional transformations, diplomatic power, military power, Iraq.

المقدمـــة

شهدت البيئة الإقليمية عدد من التحولات التي أخذت مناحي سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية، جعلت من الأمن الوطني العراقي يتعرض لمجموعة من التحديات والمخاطر والتهديدات، سواء كانت على المستوى الداخلي أو الاقليمي أو الدولي أو العالمي، بحكم الاضطراب وضعف الاستقرار الذي شهده البلد قبل عام ٢٠١٧م، وما تلاه وصولًا للوقت الحاضر، وكانت سببًا في تراجع العراق على مختلف الاصعدة، وكل هذا نتيجة اسقاطات تلك العلاقة بين امنه الوطني والبيئة الإقليمية.

كل ذلك فرض على الدولة العراقية وصناع القرار في العراق، ضرورة تحديد الوسائل والآليات لتوظيف عناصر القوة من القدرات والامكانات والموارد التي يمتلكها العراق في اطار استراتيجية الامن الوطني العراقي، بوصفها المجال الدائم الذي يسعى إلى تأمينه صانع القرار أو المخطط الاستراتيجي، وذلك في سبيل وضع تصورات الحلول والمعالجات اللازمة لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات المستقبلية التي تمس أمن وتنمية المجتمع والدولة في العراق. ومن هنا سنعمل على تأسيس منهجية اكاديمية ترتكز إلى عدد من المعطيات البحثية والعلمية التي تحدد مسارات الدراسة وتفسير وتحليل الظواهر والاحداث والتطورات للأمن الوطني العراقي في ضوء التحولات الإقليمية.

أهمية البحث:

تكمن الاهمية العلمية والعملية للبحث في تسليط الضوء على طبيعة التحولات الإقليمية، وما يتمخض عنها من تحديات خارجية وداخلية مستقبلية سواء كانت مرئية ام غير مرئية، ذات تأثير على الأمن الوطني العراقي، ولفت انظار صناع القرار والمخططين الاستراتيجيين وصناع الرأي والاكاديميين والمواطنين في العراق اليها لغرض العمل على تبني التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لمواجهتها.

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مؤداها (إنّ هناك علاقة تفاعلية بين التحولات الإقليمية والأمن الوطني العراقي، إذ إنّ ثمة تحديات داخلية وخارجية تقليدية وغير تقليدية، غدت تؤثر في الأمن الاستراتيجي العراقي بعد العام ٢٠١٧م، من جراء تلك العلاقة)، وفي سبيل تفحص ذلك، يحاول البحث أن يجيب على السؤال المركزي الآتي: ما هي طبيعة التحولات الإقليمية بعد العام ٢٠١٧م، وما هو مستقبل الأمن الوطني العراقي في نطاق تلك التحولات ؟.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (إنّ التحولات الإقليمية قد أفرزت أمام الأمن الوطني العراقي، مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التقليدية وغير التقليدية، والتي لا يمكن مواجهتها دون وجود

الإدارة والإرادة السياسية العراقية الجادة، وذلك من خلال تبني التخطيط الاستراتيجي وتحليل بيئتي العراق الداخلية والخارجية؛ من أجل وضع استراتيجية وطنية مستقبلية شاملة للأمن الوطني العراقي تحفظ امنه واستقراره).

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي يحلل طبيعة التحولات الإقليمية، ومالها من تأثير على الأمن الوطني العراقي، وكذلك المنهج الاستشرافي الذي يستشرف مستقبل الأمن الوطني العراقي في نطاق تلك التحولات الإقليمية.

المبحث الأول

سيناريو ثبات الأمن الوطني العراقي

يتأسس هذا المشهد على فرضية مؤداها: (إنّ الثبات في مستوى الأمن الوطني العراقي يعود إلى الطابع الاستاتيكي المتبع في الاستراتيجية الآنية ومتبنياتها دون السعي إلى الرفع من واقع فاعليتها ونتائجها الواقعية، والتي تتصف بمحدودية القدرة على مواكبة التحديات والمخاطر والتهديدات المستقبلية التي تواجه العراق على المستوى الاقليمي والدولي).

فعندما ننظر إلى واقع استراتيجية الأمن الوطني خلال مرحلة اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للاراضي العراقية منتصف العام ٢٠١٤م، نلاحظ محدودية الامكانات والقدرات الوطنية على مواجهة ذلك التهديد الخطير الذي كاد أن يعصف بكيان الدولة ومرتكزاتها الاستراتيجية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني والاجتماعي والثقافي؛ نتيجة التفكير التقليدي لصانع القرار العراقي، وثبات مستوى التعاطي مع حجم التحديات والمخاطر والتهديدات التي برزت في تلك المرحلة (محمد ٢٠٢٠،١٥٨ – ١٥٩)

وهو ما جعلها تتراجع في أدائها وتكون عرضة للانهيار السريع أمام تلك الهجمة الشرسة لداعش الذي تمكن من التوغل داخل العمق العراقي على أثر عدم التعامل بجدية وحزم مع التحول الاقليمي الأكثر وقعًا والمتمثل بالأزمة السورية، والتي القت بارتداداتها على سائر المنطقة، إذ فتحت الباب للقوى الاقليمية والدولية أن تتدخل في الشأن الداخلي السوري، وتقدم الدعم للجماعات المسلحة على حساب النظام السياسي في سوريا، والتي نشطت خلال مرحلة الأزمة كلًا على حدة بما يناسب مصالح تلك القوى ويتوافق مع تطلعاتها ورؤاها المادية الضيقة (خليل ٢٠١٦، ٢٢٦).

إذ كان صناع القرار السياسي العراقي في حينها منشغلين بالصراعات السياسية الداخلية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب والامتيازات الفئوية، والأخذ بجانب العزلة تجاه عدد من الدول المهمة على صعيد الجوار الجغرافي والمحيط الاقليمي والدولي، وعدم التركيز على ما يحيط بالبلد من تهديد حقيقي فعلي، في ظل غياب التفكير الاستراتيجي الشامل، والذي أدى إلى وقوع المحذور، حيث تجحفل تنظيم داعش

الإرهابي على الحدود العراقية – السورية، وقام بمهاجمة محافظة الأنبار في كانون الثاني من العام ٢٠١٤م، تبعها هجومه الشرس على محافظة نينوى في حزيران عام ٢٠١٤م (موسى ٢٠٢٢، ٩٦).

وهو ما كلف الدولة خسائر كبيرة جدًا خلال ذلك العام وحتى نهاية عام ٢٠١٥م، على المستوى البشري من استهداف المدنيين العزل، والقوات الأمنية العراقية بمختلف صنوفها وأبرزها جريمة العصر حيث استهدف داعش منتسبي القوات الأمنية في (قاعدة سبايكر العسكرية)، في محافظة صلاح الدين، وكذلك المستوى المادي من استهداف البنى التحتية والمنشآت العامة، فضلًا عن المستوى العسكري، فقد استولى التنظيم على كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات التي كانت بحوزة القوات الأمنية العراقية واستخدمها في عملياته الإرهابية ضدها، رافقها الخسائر الاقتصادية في سيطرة داعش على المصارف والآبار النفطية والأراضي الزراعية والمنافذ الحدودية والسيطرات الرئيسة داخل المدن (صالح ٢٠١٨، ٢٣٣)&(رشيد ٢٠٢٢، ٥٣٦).

وفي عام ٢٠١٦م، عملت الحكومة العراقية على الافصاح عن استراتيجية الأمن الوطني العراقي للأعوام (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)، والتي اشتركت في صياغتها ورسمها المؤسسات الأمنية وغير الأمنية الرسمية من خلال مجلس الأمن الوطني، وتأسست على مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني من حيث البيئة الاستراتيجية المعقدة والرؤية والمصالح والأهداف، فضلًا على المخاطر والتهديدات، بشكلها التقليدي الثابت الذي استعرض سياسة الاستقرار الداخلي والسياسة الخارجية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية وسياسات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية، دون العمل على توظيف تلك المعطيات والقدرات على أرض الواقع حتى تتمكن من تحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة من منأطلق المصلحة المتبادلة (البراغماتية) مع المحيط الاقليمي والدولي (استراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ ، ٦ –٢٠).

وكانت المساعي الاقليمية والدولية قد انطلقت نحو التصدي لداعش مع بداية الحراك العسكري والأمني العراقي لمحاربته وتجفيف منابع ومصادر تمويله منذ نهاية العام ٢٠١٦م، عبر بوابة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، لخوف تلك الأطراف من أن يتمدد التنظيم ويستهدف أمنها ومصالحها، وهو ما اتاح للعراق الاستفادة من هذه الفرصة وتحشيد المجتمع الاقليمي والدولي لمساندته في حربه الضروس ضد اعتى تنظيم إرهابي على وجه المنبسطة، فشرعت القوات الأمنية العراقية يساندها (التحالف الدولي) الذي تكون من الولايات المتحدة الامريكية وعدد من شركائها من الدول في (حلف شمال الاطلسي الناتو)، وكذلك عدد من دول الجوار الجغرافي، والمحيط الاقليمي، في مقاتلة داعش على جبهات شمال بغداد وديالى وصلاح الدين والأنبار وكركوك ونينوى، حتى تمكنت من دحره وطرده من الأراضي العراقية وإعلان النصر عليه في نهاية عام ٢٠١٧م (سلمان ٢٠١٨، ٤٦–٥٠).

ليدخل العراق بعدها في مرحلة من التحديات والمخاطر والتهديدات التي تتطلب العمل الديناميكي الدؤوب لإعادة إعمار المدن والمناطق المحررة والتأهيل الصحي والاجتماعي والنفسي لمجتمعات ما بعد الصراع من الاقليات وعامة السكان المتضررين من جراء العمليات الإرهابية التي مارسها ضدهم تنظيم داعش الإرهابي، والسيطرة على عوائل وابناء عناصر داعش الذين خلفوهم ورائهم في المخيمات في سوريا والعراق، والذين يمثلون قنبلة موقوته في وجه الأمن الوطني العراقي، وكذلك ترتيب الوضع الاقتصادي المنهار، وإعادة رسم السياسة الخارجية إزاء دول الجوار الجغرافي والمحيط الاقليمي والدولي بما يتناغم وطبيعة التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الاقليمية والدولية، فضلًا على التصدي للأسلوب الإرهابي الجديد لداعش والمتمثل بتنفيذ العمليات الإرهابية السريعة والخاطفة عبر خلاياه الكامنة والتي تشكل خطرًا محدقًا يستهدف أمن واستقرار البلد الأمني والمدني (محمد ٢٠٢١، ٣٣١-٣٤٠).

وبالنتيجة فأن مرحلة ما بعد داعش تطلبت وجود استراتيجية خاصة تتسم بالديناميكية وامكانية التعامل مع طبيعة التحديات والمخاطر والتهديدات التي شهدتها تلك المدة من عام ٢٠١٨م، وصعودًا، واستثمار الدعم الاقليمي والدولي المقدم للعراق، وإعادة ترتيب الاولويات وصياغة الأهداف الوطنية العليا، والعودة إلى العمق العربي، وتأسيس الشراكة مع المجتمع الاقليمي والدولي وفق منظور الاعتدال والانفتاح والتعاون في القضايا الاقليمية والدولية، إلا أنّها بقيت ضمن المسار الثابت والمحدود، وعادت ظاهرة الصراع السياسي الداخلي للوجود في العام ٢٠١٩م، عقب الانتخابات البرلمانية العامة في البلد، والتي جابهها الحراك الشعبي المتمثل بثورة تشرين الأول من نفس العام؛ نتيجة انعدام ثقة المواطن بالطبقة السياسية الحاكمة واستياءه من تردي الواقع السياسي والاقتصادي والأمني والخدمي، وانعدام التخطيط الاستراتيجي، والذي أدى بالحكومة في حينها إلى الاستقالة ودخول البلاد في حالة من الفراغ السياسي والأمني وغياب الاستقرار (فيحان ٢٠٢٣، ٣٣٣ – ٣٣٤).

وبقيت المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية خلال العام ٢٠٢٠م، تعصف بالبلد في ظل استمرار المسار الاستاتيكي وغياب الاستراتيجية الجامعة والفاعلة للأمن الوطني العراقي، ضمن سلسلة من الأزمات المتلاحقة كان أبرزها صعوبة الاتفاق السياسي الداخلي على تشكيل حكومة مؤقته تقوم بتسيير الاعمال لحين إقامة انتخابات مبكرة، والتي جاءت بعد مخاض عسير، أعقبها اغتيال الجنرال الإيراني (قاسم سليماني) ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي (ابو مهدي المهندس) في مطار بغداد الدولي على يد الولايات المتحدة الامريكية، ليشتد على أثرها مستوى الصراع الامريكي – الإيراني، في العراق، وتراجع الأمن والاستقرار، رافقها دخول البلاد في أزمة أشد ضراوة اجتاحت العالم برمته وهي أزمة كورونا، التي تسببت بالتراجع الاقتصادي والصحي الكبير على المستوى العالمي بشكل عام، والعراق بصورة خاصة (عباس& لمى ٢٠٢١ ، ٢٧٠ – ٢٧٥).

وبعد انتهاء اعمال حكومة تسيير الاعمال وانطلاق الانتخابات البرلمانية العامة في البلد نهاية العام ٢٠٢١، ايضًا دخل العراق في دوامة من الصراع السياسي الداخلي بشكل أكبر هذه المرة، تمخض عنه تشكيل حكومة ائتلافية غير مكتملة الاركان في العام ٢٠٢٢، قابلتها مجموعة من التحديات على الصعيد الداخلي والخارجي من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية عام ٢٠٢٣م، وما بعدها، عملت على إجراء بعض التعديلات التي لم تخرج عن طائلة الاستاتيكية والثبات سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا على مستوى الداخل، أما على مستوى الخارج اتسمت بنهج الاعتدال والانفتاح والتعاون والشراكة تجاه المحيط الاقليمي والدولي بشكل بطيء ومحدود، إذ تؤسس لشراكة براغماتية متبادلة متواضعة مع دول الجوار الجغرافي وبعض الاطراف الاقليمية، وتقتصر مع الاطراف الدولية على الدبلوماسية، وهو ما يجعلها تتعاطى بشكل ثابت وتقليدي استاتيكي بالوقت الحاضر عام ٢٠٢٤م، وفي المستقبل ايضًا، في توظيف الفرص وآليات الاستجابة لها ضمن الانساق الاقليمية والدولية، وخير مثال على ذلك تعاطيها السياسي المحدود مع ارتدادات الحرب الروسية – الاوكرانية، والحرب (الاسرائيلية) على غزة والمناطق الفلسطينية الأخرى، أو ما يطلق عليها (طوفان الاقصى)، وعلى لبنان، وكذلك تعاملها الاقتصادي الضعيف مع (مشروع القناة الجافة)، و (طريق التنمية)، واستثمار الموارد والامكانات المادية والبشرية المتوفرة في الدولة بالشكل الأمثل، وتراخيها بالتعاطي مع الملف الأمني على مستوى التواجد العسكري الامريكي والتركي في الأراضي العراقية، وما يسببه من مشاكل أمنية واختراق للسيادة العراقية بين الحين والآخر نتيجة الاستهدافات المتبادلة بين الاطراف المذكور والفواعل الثانوية المتمثلة بفصائل المقاومة العراقية وحزب العمال الكردستاني (سعيد وآخرون ٢٠٢٣، ١١٠ – ١١٢).

وبالمحصلة فأنّ القراءة والتحليل لطبيعة الاحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية، على المستوى الداخلي والخارجي ضمن دائرة دول الجوار الجغرافي، والمحيطين الاقليمي والدولي، واستشراف المستقبل لمستوى الأمن الوطني العراقي في هذا المشهد، وفقًا لمنهج الاستشراف المستقبلي، يجعل من الفرضية التي افترضناها قابلة للتحقق؛ نتيجة الثبات والاستاتيكية في مسار تطبيق الاستراتيجية العامة وعملية صناعة واتخاذ القرار من قبل النظام السياسي الحالي، وهو ما يجعلها تتصف بالجمود والمحدودية في مجال توظيف الفرص المتاحة ووضع آليات الاستجابة لها، وفي ضوء التطورات المتسارعة الحاصلة في البيئة النظامية الاقليمية والدولية، لا يمكن للأمن والاستراتيجية العراقية أن يبقيا على هذا الثبات في المستوى، وإنما قد تشهد تراجعًا إذا ما تم مواكبة تلك التطورات في السعي لتحقيق الاهداف وتنفيذ المصالح وتحصيل المكاسب ضمن الدوائر الضيقة والواسعة، وهو ما سنعمل على استشرافه مستقبليًا في المشهد القادم.

المبحث الثاني

سيناريو تراجع الأمن الوطني العراقي

يتأسس هذا المشهد على فرضية مفادها: (إنّ التراجع في مستوى الأمن الوطني العراقي يأتي نتيجة للطابع التقليدي الشكلي للاستراتيجية الحالية ومرتكزاتها الصورية دون العمل على تطبيقها من الناحية الواقعية الفاعلة، والتي ينتج عنها عدم توظيف القدرات والامكانات الوطنية لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات المستقبلية التي تواجه العراق اقليميًا ودوليًا).

إنّ تراجع مستوى الأمن الوطني العراقي يرتبط بدرجة كبيرة بالمعوقات السياسية والعسكرية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وما يرتبط بها من عوامل قد تدفع باتجاه عدم الاستقرار، وهو ما له تأثير مباشر على استقرار مستوى الأمن الوطني؛ بسبب ضعف توظيف صانع القرار أو المخطط الاستراتيجي للمعطيات التي تؤثر في مجال الأمن الوطني.

فالمعوق السياسي الداخلي، ولاسيما ما يتعلق بالمحاصصة السياسية فهي تشكل تأثير كبير في تراجع مستوى الأمن الوطني العراقي، خصوصًا إذا ما ارتبط ذلك بتوحيد الجهود السياسية في الحرب ضد الجماعات الإرهابية، وكذلك فأنّ تغليب المصالح السياسية على المصالح والأهداف الوطنية العليا سيترك تأثيرًا سلبيًا على حالة استقرار الأمن الوطني للبلد. كما أنّ غياب أو ضعف التوافق البناء بين القوى السياسية يعد أحد أهم المعوقات لنجاح العراق في ترصين امنه الوطني (عبدالله ٢٠٢٢، ٢٤٨ – ٢٥١).

ومن ثم فأنّ النظام السياسي يقوم على مراعاة خصوصيات المجتمع العراقي، إذ يحاول الدمج والالتقاء مع القواسم المشتركة للمكونات السياسية والاجتماعية من غير تهميش أي مكون أو طائفة، وهذا يعني ضرورة قيام نظام سياسي يرتكز على أساس يضمن فيه حق المشاركة وتقاسم مهام إدارة الدولة، الأمر الذي يمنح كل مكون أو فئة الشعور بالاطمئنان على وجودها والاعتراف بها وحقوقها ودورها في مجال إدارة الدولة دون الشعور بالظلم أو الغبن، ومن أهم التحديات التي تقف عائقًا أمام الاندماج السياسي والمجتمعي هو عدم وجود اتفاق بناء بين الكتل السياسية المكونة للنظام السياسي العراقي (ابراهيم ٢٠٢١، ٦).

أما المعوق الخارجي تجاه دول الجوار الجغرافي والمحيطين الاقليمي والدولي، فبعد عام ٢٠١٤م، اختلفت فلسفة إدارة الدولة والنظام السياسي لسياسته الخارجية عن سابقاتها، إذ تحولت من بوتقة الصراع والانزواء والانعزال، إلى الانفتاح والتعاون والشراكة، وهو ما أتاح للعراق فرصة الحصول على دعم تلك الدول في محاربة تنظيم داعش الإرهابي من خلال (التحالف الدولي)، الذي ضم دول حلف شمال الاطلسي الناتو بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، فضلًا عن انضمام عدد من الدول العربية لهذا التحالف مثل المملكة العربية السعودية والاردن ومصر، وكذلك (مركز التنسيق المشترك)، الذي جمع العراق وروسيا وايران وسوريا، إلى أن تم إعلان النصر على داعش في نهاية العام ٢٠١٧م، والذي كان من

المفترض ان يستمر بعد ذلك في توظيف هذا الدعم في إطار إعادة إعمار المدن والمناطق المحررة، وإصلاح اقتصاد البلد المنهار وتطويره، وتعزيز القدرات والامكانات الأمنية، والتأهيل النفسي والاجتماعي لمجتمعات ما بعد الصراع، وترصين التعايش السلمي، والتأسيس لنظام سياسي جامع لكل المكونات العراقية قائم على الكفاءة والمهنية العالية (رشيد ٢٠٢٢، ٥٣٠).

إلا أنّه لم يتم ذلك؛ نتيجة تصاعد مستوى الصراعات السياسية الداخلية منذ العام ٢٠١٨م، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية نهاية العام ٢٠١٩م، المناهضة لسوء الإدارة العامة لمؤسسات الدولة وتنامي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وارتفاع منسوب البطالة والتضخم الاقتصادي، وسوء الواقع الصحي، وانعدام الخدمات، وغياب الرقابة، وتراجع الأمن والاستقرار، وفسح المجال للقوى الاقليمية والدولية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلد، وتعرض العراق إلى أزمة كورونا عام ٢٠٢٠م، التي ضربت العالم كله وشلت حركته الاقتصادية واضعفت امكاناته وقدراته الصحية بشكل كبير جدًا، فضلًا عن التراخي في استثمار فرص الدعم الاقليمي والدولي عام ٢٠٢١م، وحتى الوقت الحاضر (عطوان ٢٠٢٣، ١٤٣) ، مما يجعل العراق يواجه اشكالية في التعامل مع البيئة الخارجية بشكل يؤمن استقرار قضايا الأمن الوطني العراقي.

وعلى مستوى المعوق العسكري – الأمني، فعلى الرغم من الجهود الحكومية الواضحة والانفاق العالي المستوى على المؤسسات العسكرية – الأمنية، إلا أنّ العراق ما يزال يعاني من المعضلة الأمنية التي تشتد وتيرتها بين الحين والآخر ليشهد الوضع الأمني تصعيدًا خطيرًا بعد هدوء يمتد لأشهر، وهو ما يظهر التراجع الواضح في مستوى المؤسسات العسكرية – الأمنية، سواء في الخطط أو الأداء، وكذلك يبين حجم التحدي العسكري – الأمني، الداخلي والخارجي الذي يتعرض له العراق، فبعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي نهاية العام ٢٠١٧م، وحتى الآن تركزت معظم نشاطاته في محافظات ديالى وكركوك والأنبار ونينوى وصلاح الدين ومنطقة حزام بغداد الشمالي، ومن خلال متابعة العمليات التي تقوم بها مجاميع داعش، فإن التنظيم لا يزال يمتلك الإمكانية على تهديد الأمن والاستقرار، كما تركز نشاطاتها على المناطق الريفية النائية على الحدود العراقية – السورية، غرب وشمال غرب العراق، والمناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، في محافظتي كركوك ونينوى (صالح وآخرون ٢٠٢٢، ٢٥٩ – ٢٦٣).

وفيما يتعلق بجدية التحالف الدولي، ورؤيتهم للعراق بحدوده الجغرافية، والمصالح والتهديدات المشتركة، والدور الذي أدته في ازمات المنطقة، فالولايات المتحدة الامريكية تظهر أنّها غير جادة في التعامل مع الملف العسكري – الأمني العراقي، كما أنّها غير ملتزمة باتفاقية التعاون الدفاعي والأمني العراقي – الامريكي، ولم تعزز قدرة العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادته وسلامة اراضيه، فعلى الرغم من أنّ الاتفاقية تلزم الولايات المتحدة الامريكية التعامل مع التهديدات الإرهابية

والأمنية في العراق وتقديم الدعم له، إلاَ أنّها وبعد تحرير البلد من دنس داعش الإرهابي، والتواجد التركي فيه، لم تقدم للعراق الدعم الكافي الذي يفترض تقديمه، يصاحبها التراخي من قبل صانع القرار والمخطط العراقي في العمل على إيجاد بديل يساعد العراق في تعزيز وتدعيم أمنه واستقراره على صعيد التدريب والتسليح والتنفيذ؛ لحماية مصالحه، وضمانة امنه واستقراره (علي ٢٠٢٢، ٣٣٢ – ٣٣٥).

هذا وأن احداث ٧ اكتوبر من العام ٢٠٢٣، أو ما يطلق عليها (طوفان الاقصى) واجتياح قوى (حماس) الفلسطينية للداخل (الاسرائيلي) ردًا على الانتهاكات والممارسات الارهابية المتراكمة التي قام بها (الكيان الصهيوني) منذ سنوات طويلة ضد الشعب الفلسطيني، إذ قامت (حماس) بأسر عدد من (الاسرائيليين) والتي عدها (رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو) حالة حرب فأطلق عملية عسكرية سميت بـ (السيوف الحديدية) للرد على ذلك من خلال شنها لعمليات عسكرية جوية وبرية على المدن والمناطق الفلسطينية قتلت فيها الالاف من المواطنين الفلسطينيين العزل ودمرت المنشآت والبنى التحتية في فلسطين(صالح ٢٠٢٤، ٦٩-٧٠).

ونتيجة فعلية لتراكم الانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني من قبل (الكيان الصهيوني) والتي انتجت حالة من ردة الفعل على الفعل نفسه، كانت قد تركت صدى ومواقف اقليمية ودولية، وفي الوقت ذاته فتحت الباب لانخراط قوى (حزب الله) اللبناني، وقوى (انصار الله) اليمنية، وكذلك فصائل المقاومة العقائدية العراقية، من منطلق وحدة الساحات الاعتقادي في هذه الحرب الدائرة.

وهو ما يجعل المواجهة بين (اسرائيل) وفصائل المقاومة العراقية في طريقه إلى المزيد من الحرب والتصعيد، خاصة مع تزايد مستوى الهجمات التي تشنها الفصائل في الآونة الاخيرة على المواقع والاهداف (الاسرائيلية)، على أثر اعتداءاتها المتكررة على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وقرار (تل أبيب) نقل شكوى ضد فصائل المقاومة إلى مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي فسره البعض على أنه عملية تمهيد (اسرائيلية) لشن هجمات عسكرية جوية على العراق؛ تستهدف فيها الفصائل في إطار تنفيذها لتهديدات كانت قد أعلنت عنها مسبقًا(النشمي ٢٠٢٤).

وقد بعث وزير الخارجية الإسرائيلي (جدعون ساعر) رسالة إلى مجلس الأمن الدولي تحدث فيها عما اسماه بحق (اسرائيل) في الدفاع عن نفسها، محملًا الحكومة العراقية مسؤولية الهجمات عليها، ودعا مجلس الأمن للتحرك والتأكد من أن الحكومة العراقية تفي بالتزاماتها حيال ذلك، وطالب الوزير (الإسرائيلي) الحكومةَ العراقية بالوفاء بالتزاماتها في منع تلك الهجمات، وقال إن (إسرائيل) تحتفظ بحقها في الرد، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية مواطنيها، كما طلب نشر الرسالة بوصفها وثيقة رسمية في مجلس الأمن(الخيام ٢٠٢٤).

وهو ما يؤثر بشكل مؤكد وواضح على الأمن الوطني العراقي، ويجعل منه في حالة تراجع إذا ما قامت (اسرائيل) بتوجيه ضربات عسكرية جوية بعنوان الرد على استهدافها من قبل فصائل المقاومة

العقائدية العراقية، تستهدف فيها عدد من المواقع الأمنية والمنشآت العامة والبنى التحتية في العراق، وهو ما جعل الحكومة العراقية تتخذ موقفًا حازمًا ينص على عدم استخدام اراضي البلد في شن هجمات على القوى الاقليمية الاخرى تحت أي مسمى؛ حفاظًا على أمن وسلامة واستقرار العراق وشعبه وضمانة مصالحه الوطنية، وفي الوقت نفسه أعلنت الحكومة جاهزيتها بالتصدي لأي هجوم عسكري جوي أو بري خارجي من شأنه أن يعرض العراق للخطر ويهدد أمنه واستقراره ويستهدف سيادته.

أما على صعيد المعوق الاقتصادي فيعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات أحادية الجانب، رغم ما يتمتع به من امكانات وقدرات طبيعية وصناعية وزراعية كبيرة وتنوع مصادر النمو الاقتصادي، إلا أنّه كغيره من اقتصادات الدول النفطية النامية يعاني من مشكلات عدة عمقت ارتباطه بالأسواق العالمية منتجًا ومصدرًا للمواد الأولية ومستوردًا لكثير من السلع الصناعية والاستهلاكية، مما أدى إلى اختلال العلاقة بين العناصر الأساسية المكونة للهيكل الاقتصادي، فضلًا على تشويه التركيب القطاعي، والذي يعتمد سيطرة ايرادات النفط على الناتج المحلي الاجمالي، مما يجعل منه احادي الجانب، اذ سيطر النفط على هيكل التجارة الخارجية والمصدر الاساس في تمويل الموازنة العامة للدولة، وقد أدت هذه الريعية إلى بروز مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت سلبًا على الدولة، كالنزعة الاستهلاكية المفرطة وبروز ظاهرة الاستيراد الحر، خاصة بعد تردي القطاعات الزراعية والصناعية (عيدان ٢٠٢٣، ٢٦١ – ٢٦٤).

كما أنّ ظاهرة الفساد الاداري والمالي تعد الاخطر على الأمن الوطني العراقي، والاخطر من ذلك بدأت ثقافة الفساد التغلغل داخل المجتمع العراقي لتمارس بصور عدة وعلى رأسها الرشوة والمحسوبية والمنسوبية، وهذا ما جعل (منظمة الشفافية العالمية) تضع العراق على قائمة الدول الاشد فسادًا في مدرك الفساد(احمد ٢٠٢٠، ٦–٨) يرافقها تنامي غسيل الاموال في العراق الذي ما يزال مستمرًا وهناك ظروف تشجع على استمرارها من قبل اشخاص متنفذين في الدولة والمرتبطة اساسًا بأنشطة حققت لها عوائد مالية غير مشروعة، مستغلة عدم وجود قطاع مصرفي متكامل يحكم التداولات المالية خارج العراق وداخله من جهة، وبين الأسواق داخل البلاد من جهة أخرى، مما يدل على أنّ البيئة الملائمة لغسيل الأموال لاتزال قائمة في العراق (سعيد ٢٠٢٣، ٤٠٧ – ٤١٢).

وعلى مستوى المعوق الاجتماعي – الثقافي، فتعد السياسات الاجتماعية – الثقافية، بما تتضمنها من برامج وخطط وأهداف واستراتيجيات عاملًا مؤثرًا بشكل مباشر في تحديد ملامح الاستقرار والتماسك الاجتماعي وطبيعة مداه، فأهمية السياسة الاجتماعية – الثقافية، تأتي من ارتباطها بشكل أو آخر بالسياسة العامة للدولة، فهي حصيلة التفكير المنظم الذي يوجه الخطط والبرامج الاجتماعية – الثقافية، نحو الناس انطلاقًا من ايديولوجية النظام وأهدافه القريبة والبعيدة، وهذا يحمل تصورًا بوجود نظام سياسي يعمل على حل مشاكل مجتمعه بناءً على التزاماته ومهامه الوظيفية (شكر ٢٠١٩، ٦٣ – ٦٧).

إذ إنّ أزمة الهوية الوطنية في العراق قد سرت على جميع جوانب حياة المواطن العراقي، فمؤسسات الدولة الرسمية وخاصة المؤسسة السياسية والعسكرية، تعملان على وفق هوية فرعية لكل منها حيث تمثلان قاعدة للمكونات بغض النظر عن عنصر الخبرة والكفاءة، وأنّ أي مساس بها يعني المساس بالهوية الفرعية التي تمثلها، وأثرت ازمة الهوية سلبًا على الواقع العراقي، حتى أضحت الدولة العراقية دولة مكونات وفرعيات وطوائف وقوميات، فصارت هناك مناطق أو محافظات للون محدد أو فئة محددة من المكونات الاجتماعية العراقية(جاسم ٢٠١٩، ١٩٣ – ١٩٦).

ومن جانب آخر فأنّ المشكلة الاجتماعية الأخرى التي يعاني منها المجتمع العراقي تتمثل بمشكلة الفقر، الذي يشكل أحد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وباتت تضرب في عمق البنى المؤسسية، وتهدد النسيج الاجتماعي، وآليات تماسكه، إذ أنّ الاهتمام بموضوع الفقر في العراق لم يأخذ المساحة الكافية في الجهد التنموي؛ بسبب طبيعة الأوضاع والسياسات والمتغيرات التي شهدها المجتمع العراقي خلال العقود الثلاثة الأخيرة (يونس ٢٠٢٣، ٩٤).

ومن المشكلات الأخرى الانخفاض الشديد في نسب ومستوى نوعية التعليم، فضلًا عن النقص في الأبنية المدرسية، اذ يمثل ضيق القدرة الاستيعابية للأبنية المدرسية، وعدم القدرة على توفير فرص التعليم، والاستمرار فيه أحد الأسباب الاساسية الدافعة للعزوف عن التعليم، وأصبح التباين في الحصول على فرص التعليم مناظرًا لتباين الحصول على الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات، لذا فأنّ افتقار العدالة في توزيع الفرص التعليمية المتمثلة في تحقيق التعليم للجميع أسهمت في عرقلة التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام، هذا من ناحية، والتعثر الحاصل في الطاقة الاستيعابية بين المراحل الدراسية يؤثر على استيعاب الدارسين من ناحية أخرى ، مما يجعل توزيع خريجي أي مرحلة إلى المرحلة اللاحقة تابعًا لفرص التمكين وليس لمتطلبات التمكين الدراسي، وهو ما يضطر بعض العوائل إلى إرسال أبناءها إلى مدارس بعيدة جغرافيًا عن محل سكناهم، وبالتالي يؤثر على ارتفاع تكاليف الدراسة، فضلًا عن انتشار الجامعات والكليات الاهلية بصورة كبيرة، يرافقها الذهاب باتجاه اكمال الدراسة الاولية والعليا خارج البلد، وهو ما يفضي إلى نزوح العملة الصعبة للخارج تارة، ورداءة مستوى التعليم تارة أخرى(عبد القادر وآخرون ٢٠١٥، ٣١٩ – ٣٢٤) .

ويعاني العراق من أزمة السكن الخانقة نظرًا لتزايد عدد سكانه، قياسًا بعدد المجمعات السكنية، اضافة إلى عجز المواطنين من ذوي الدخل المحدود عن بناء وحدات سكنية خاصة بهم؛ نتيجة غلاء الاراضي ومواد البناء، فضلًا عن إنّ أغلب المواطنين النازحين قد فجرت بيوتهم أو تضررت جراء الحرب على الإرهاب، ونهبت ممتلكاتهم الخاصة ووسائل عيشهم من اليات ومحال تجارية، ومواشي ومزروعات، من قبل تنظيم داعش الارهابي، والذي قام بحملة لنقل ممتلكات العراقيين إلى معاقله في سوريا (حسين

٢٠٢٣، ٣١٩ – ٣٢٠)، الأمر الذي صاعد من تفاقم المعوقات الاجتماعية – الثقافية، وتراجع مستوى الأمن الوطني العراقي.

ونستنتج مما تقدم، إنّ طبيعة المعوقات التي تتصل بالجانب السياسي، والعسكري– الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي – الثقافي، قد تسبب دافعًا لتراجع مستوى الأمن الوطني العراقي، ويجعلها تساهم في عرقلة الجهود المبذولة من قبل الدولة في مجال التصدي للتحديات. وعليه فأنّ عدم تطبيق ما ورد في استراتيجية الامن الوطني العراقي (٢٠١٦ – ٢٠٢٠) على أرض الواقع بشكل منطقي وواقعي سيؤدي إلى تراجع مستوى الاستقرار لقضايا الأمن الوطني العراقي، وهو ما يمكن أن يحقق المشهد الثاني في حال استمرار ذلك.

المبحث الثالث

سيناريو تقدم الأمن الوطني العراقي

يتأسس هذا المشهد على فرضية فحواها: (إنّ التقدم في مستوى الأمن الوطني العراقي يعتمد على طبيعة المراحل التي تمر بها الدولة، فكلما تنوعت وتغيرت الخطط والاستراتيجيات وجرى توظيف القدرات والامكانات الوطنية والفرص المتاحة بصورة عملية فاعلة، كلما أعطت قوة ونتائج متقدمة للعراق حتى يواكب التغييرات التي قد تحصل مستقبلًا، ويستطيع مواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات المستقبلية التي تواجه العراق على صعيد دول الجوار الجغرافي، والمحيط الاقليمي والدولي).

فإنّ استراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)، ليست حالة ثابتة أو جامدة، وإنما هي حالة ديناميكية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف والأحداث والتطورات، وكذلك نوع التحديات والمخاطر والتهديدات وتغيرها من وقت إلى آخر، على المستوى الاقليمي والدولي، وأنّ الاستراتيجية لا تكمن في وجود عناصر القوة فقط، بل في استثمارها وتوظيفها بشكل ديناميكي وحيوي فاعل، فمن الطبيعي أن تكون ممارسة استراتيجية الأمن الوطني العراقي، تلزم استخدام أدوات القوة بجوانبها المختلفة لأغراض الدفاع عن مقومات وأركان الدولة ومصالحها وأهدافها العليا، فالقوة ليست قوة مادية أو معنوية فقط، ولكن هي محصلة لهما معًا وفي أشكال مختلفة (فرحان & عبد الامير ٢٠٢٣ ، ١٦٥ – ١٦٦).

فأنّ الواقع الأمني الذي يعيشه العراق بجميع مجالاته المدنية والعسكرية ومستقبل الوضع الأمني في ظل النظام الديمقراطي، يتطلب من صناع القرار في البلد استيعاب المفاهيم الحديثة للأمن وتوظيفها في استراتيجية الأمن الوطني الآنية والمستقبلية، إذ يعد ركنًا أساسيًا في بناء الدولة العراقية، وترتيب علاقاتها بالمجتمع الاقليمي والدولي، ولاسيما دول الجوار الجغرافي المحيطة بها(ذنون ٢٠٢٣، ١٨١ – ١٨٤).

لذلك إنّ وجود استراتيجية شاملة فاعلة للأمن الوطني في العراق هي ضرورة ملحة؛ كون الواقع الذي يعيشه البلد بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية والاجتماعية الثقافية، فضلًا عن المستقبل اضحى يتطلب أكثر من أي وقت سابق وجود استراتيجية واضحة المعالم والأهداف وآليات الاستجابة والتنفيذ، ومن هنا فأنّ استراتيجية الأمن الوطني لا تأتي عن فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة ومقاصد محددة يتم وضعها من خلال التخطيط الدقيق؛ من أجل تحقيق الهدف الامثل للسياسة العامة، لهذا فأنّ استراتيجية الأمن الوطني العراقي ليست حالة ثابتة وجامدة، بل حالة ديناميكية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل ونوعية التحديات والمخاطر والتهديدات وتغيرها من وقت لآخر حسب التطورات(عبدالحميد & حسن ٢٠١٨ ، ٥٩ – ٦٠).

ولذلك فأنّ الموقف الأمني في العراق هو في حالة تغيير مستمر ينبغي أن ينعكس ذلك على استراتيجية الأمن الوطني بالتقدم ومواكبة التطورات، لذا فإنّ التخطيط الحكيم من صميم عملية تطوير مجالات القوة، إذ أنّ العراق يجب أن يقوم بتطوير هياكل القوة ومستوياتها بالمرونة اللازمة لمواجهة التغييرات الرئيسة لحجم ومستوى التحديات والمخاطر والتهديدات المستقبلية، إلّا أنّه من المهم أن يدرك طبيعة التغيير المطلوب خصوصًا في بنية القوات المسلحة، وعليه فأنّ أمر تطوير القوة هو أمر مشروط بالتفكير والتخطيط الاستراتيجي، وليس أمرًا نسبيًا يعتمد على الوقت، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه تهديد خارجي تقليدي، فأنّ وجود قوة عسكرية قوية يشكل أساسًا للردع الذي يحول دون أي تهديد يشكل خطرًا على كيان الدولة، وقد جاءت استراتيجية الأمن الوطني العراقي بمشروع متكامل من أجل صياغة عقيدة عسكرية عراقية جديدة تنطلق بالأساس من تفعيل المصالح وتحقيق الأهداف الوطنية العراقية (العلي ٢٠٢٠، ٦٦ – ٦٧).

إذ يشكل المجال العسكري – الأمني، أحد المرتكزات المهمة للأمن الوطني العراقي، حيث تلجأ الدولة عادةً إلى تعزيزها كونها تمثل جانبًا رئيسًا في تأمين الأمن الوطني من التحديات والمخاطر والتهديدات التي تواجه الدولة، ومع أن متطلبات تقدم مستوى الأمن الوطني تدعو إلى بناء ترسانة عسكرية متقدمة، بيد أنّ قيمتها الفعلية لا تكمن في كميتها فحسب، بل في نوعيتها عمومًا ومدى القدرة اللازمة على استخدامها، ويمكن القول أنّ قدرة القوات المسلحة على انجاز وظيفتها تتأثر سلبًا وايجابًا بمجموعة من المتغيرات النوعية ومن بينها الامكانات الاقتصادية والبشرية للدولة ودور قيادتها العسكرية(مهدي ٢٠١٧، ٢٦٢ – ٢٦٣).

لذلك فأنّ البعد العسكري هو أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية، وتتسم العلاقة بين الأمن الوطني والقدرات العسكرية بموثوقية عالية في اطار بناء الاستراتيجية الوطنية العليا للدولة، وهو ما يمكن أن ندعوه بالتكامل الاستراتيجي، فالقوة العسكرية تعرف بانها الاداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في اطار قوتها الشاملة، وللقوة العسكرية أدوار فعالة ومحدودة هي: الدفاع عن اقليم الدولة ضد التهديدات

الخارجية، ومنع حدوث حرب شاملة من خلال قوة الردع والعمل على كسب الحروب المحدودة، وكذلك الوفاء بالالتزامات السياسية حيال الاحلاف الاقليمية والدولية، وتأمين الحماية لمصادر القوة الوطنية، فضلًا على دعم باقي عناصر القوة الوطنية وتأمين فاعليتها، وحماية الأمن الداخلي والخارجي للدولة وحماية وتعزيز أمنها الوطني (خليفة ٢٠٢١، ١٠٣ – ١٠٤).

لذلك أعطى العراق هذه المعطيات أهمية كبيرة نظرًا للوضع الأمني القلق وغير المستقر في العراق، فعلى المؤسسات الأمنية أن تضطلع بالدور الحضاري الفاعل في المجتمع، وهو بالتأكيد ليس الدور السابق الذي كنا نعرفه، إذ يجب على دور المؤسسة الأمنية المستقبلي أن لا يكون مقتصرًا على القوة والمراقبة والمتابعة والتحقيق وغير ذلك من الواجبات الأمنية الصرفة، وإنما يتعدى ذلك للتوجيه والارشاد والتثقيف والتوعية والوقاية من الجريمة المنظمة قبل حدوثها، وبالتنسيق مع مراكز البحوث والدراسات ومؤسسات صياغة الأفكار والجهات ذات العلاقة بالمجتمع المدني ومنظماته الفاعلة في المجتمع؛ وذلك لتحقيق الهدف الأمثل لدور هذه المؤسسات، ألا وهو الحفاظ على الأمن في المجتمع وترسيخ دعائم الاستقرار وتعزيز العلاقة الموضوعية القائمة على الاحترام بين رجل الأمن والمواطن (خليفة ٢٠٢١، ١٠٤ – ١٠٥).

وفي ضوء الوضع الإقليمي ومخرجاته فأنّ العراق يقع في محيط إقليمي معقد فيه دول تتفاوت مصالحها وأهدافها، وفيه مشكلات متداخلة وعميقة، فضلًا على القضايا الدولية الشائكة، وأن يدرك صانع القرار العراقي حجم الدور الراهن والمستقبلي للعراق، وأن يعمل على صياغة مواقف تكون عنصر استقرار وتوازن لأطراف القوى الإقليمية، والذي يمكن أن يحدد استراتيجية العراق حيال المحيط الإقليمي وخاصة دول العمق الاستراتيجي في عدة اتجاهات أهمها: السعي نحو الحفاظ على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة وأوراق المناورة حيال الدول الفاعلة في البيئة الإقليمية، وكذلك الحرص على الابتعاد عن الخلافات مع هذه الدول والسعي دائمًا باتجاه حلها بشكل سلمي، ومن أجل تحقيق عنصر التوازن والاستقرار الداخلي الذي تسهم فيه دول العمق الاستراتيجي بشكل كبير، فلابد من تبني سياسة مؤثرة في دول الإقليم، وهنا لابد أن يكون العراق دولة ذات أدوار فَعالة ومؤثرة، إذ يكون حضوره في المجال الذي ينتمي اليه ملموسًا وقويًا وذا فعّالية واضحة(حسين ٢٠١٥، ٢١).

كما إنّ تقدم مستوى الأمن الوطني العراقي يتطلب السعي نحو تحقيق الهوية الوطنية لدورها المهم في تعزيز الأمن الوطني كأحد أبرز القضايا الوطنية التي تواجه العراق حاليًا وفي المستقبل، وتوجب على النخب الفكرية والسياسية ومراكز الأبحاث والدراسات الرسمية وغير الرسمية البحث في أفضل السبل والأعمال التي من شأنها تعزيز الهوية الوطنية عن طريق تمتين إيمان المجتمع بأهميتها في تحقيق الأمن والاستقرار وفي الحد من الانقسامات والخلافات ومنع نشوها بين أفراد المجتمع ومكوناته، وبما يساعد

كذلك في تكوين رؤى ومواقف موحدة إزاء القضايا الوطنية الكبرى رغم تعدد الاجتهادات حولها لكن في كنف الهوية الوطنية الموحدة (سبع ٢٠١٧، ١١٧ – ١١٩).

وإنّ التماسك المجتمعي الداخلي بعد النصر على تنظيم داعش الإرهابي نهاية العام ٢٠١٧م، وصعودًا، أصبح يشكل أحد ملامح الأمن الوطني في ظل التحولات الجديدة الداخلية والخارجية، فعملية أدراك التهديد واستيعابه من قبل القوى الاجتماعية أضحى اكثر تماسكًا رغم وجود بعض المشكلات والأزمات التي تطرأ مع الواقع بين الحين والآخر، والتي تؤثر بمجملها على التماسك الاجتماعي؛ نتيجة لتأثر المواطنين بالقنوات السياسية والاجتماعية المكونة للرأي العام.

وتؤدي الثقافة دورًا مهمًا في رفع مستوى الأمن الوطني العراقي وتقدمه، من حيث تأريخ البلد الثقافي وقيمه الحضارية ومدى اسهامه الحضاري والانساني في المجال الاقليمي والدولي والعالمي، فهذه العوامل أضحت تشكل الروح الوطنية للبلد، ويقوم التعليم والمؤسسات العلمية والثقافية مقام الحجر الأساس للقاعدة الثقافية للدولة وعدد الجامعات والمدارس والمتعلمين وقدرة التعليم على تحقيق التنمية الروحية والثقافية، وإسهام العلم والثقافة والتكنولوجيا في تعزيز ترصين الأمن الوطني، وهذه العوامل تؤدي دورًا في تقوية المناعة الفكرية والثقافية للمواطن والدولة وتميز شخصيتها(عمر ٢٠٢٣، ١٠٠٩ – ١٠١٣).

ومن الناحية الاقتصادية يمتلك العراق من القدرات والامكانات ما يتيح له الفرص الكبيرة لتحقيق نمو اقتصادي كبير في الاعوام القادمة، وتقدم مستوى الأمن الوطني العراقي؛ لما لديه من مصادر بشرية ومادية كبيرة، اذا ما تم استخدام هذه المصادر بشكل عقلاني ومخطط له، ووفق سياسات اقتصادية رصينة ستساعد على تحقيق النمو واستمراريته، وتوافر مستويات معيشة عالية لجميع افراد الشعب العراقي على الصعيد المستقبلي، إذ يسعى العراق إلى خلق بيئة ملائمة للاستثمار الداخلي الكلي، وازاحة كل ما من شأنه أن يعيق تدفق الاموال الاجنبية إلى العراق وامكانية وصول المستثمرين العراقيين إلى اسواق المال الخارجية، والحصول على التسهيلات الائتمانية من المؤسسات المالية الاقليمية والدولية، فضلًا على ذلك بناء نظام مصرفي فاعل، وتحرير الاسعار، ودعم الوحدات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، وتعضيد الروابط الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع المحيط الاقليمي والدولي والتعاون معها في المجالات والقطاعات المختلفة (عبد اللطيف & خماس ٢٠١٧ ، ١٧١ – ١٧٤).

الخاتمـــة:

يخلص مما تقدم إنّ صياغة أنموذج لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي أمرًا في غاية الأهمية، ويبدو إنّ الأمن الوطني العراقي بحاجة ضرورية لرسم وتخطيط السياسات العامة ودعمها حتى يمكن لصانعي القرار السياسي صياغة الاستراتيجية العليا للبلد، وأنّ الاستراتيجية هي عامل النجاح الرئيس وهي حجر الزاوية التي تمكن الإدارة من الانطلاق، وعن طريقها تصل الدولة إلى حالة من التميز والتعامل بفاعلية مع متغيرات المستقبل الاقليمية والدولية الغير مستقرة، فالتغيير لا يحدث تدريجيًا، بل يظهر بشكل

مفاجئ، وهو ما تسعى إليه الحكومة العراقية لوضع استراتيجية شاملة للأمن الوطني العراقي للأعوام ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨م، تأخذ بحساباتها المعطيات والتطورات المستقبلية لحماية المصالح وتحقيق الأهداف العليا للدولة.

وعليه ومن بين المشاهد التي تم قراءة وتحليل الأحداث والتطورات الداخلية والجوارية والاقليمية والدولية بناءً على منهج الاستشراف المستقبلي، فإنّه قد تم ترجيح مشهد التقدم في مستوى الأمن الوطني العراقي، استنادًا إلى المساعي الحكومية لإعادة صياغة الداخل وترتيب الخارج، والتي تتطلب مواجهة الظروف والاحداث والتغييرات المستقبلية، ولهذا فلكل استراتيجية رؤية تنطلق منها وبيئة تطبق فيها وأهدافًا تسعى اليها، وإنّ المستقبل يتطلب بناء علاقات متينة اقليميًا ودوليًا تعكس حقوقًا وواجبات متضمنة في استراتيجية وطنية شاملة تتضمن أهداف ومصالح الدولة العليا. وهو ما تسعى إليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي للأعوام ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨، والتي من المؤمل اطلاقها قريبًا.

ومن مجمل ذلك كله فإنّ الأمن الوطني العراقي لابد أنّ يتجه نحو رسم استراتيجية مغايرة وعدم الاستمرار في الاسلوب التقليدي، إذ كانت ولا زالت هناك الكثير من مصادر التحديات والمخاطر والتهديدات السابقة والمتجددة التي يمكن أن تواجه الأمن الوطني العراقي، فضلًا عن زيادة الاعتماد على أجهزة الاستخبارات في المستقبل وتفعيل استراتيجية العمق الإقليمي؛ لدرء كل ما من شأنه أن ينفذ في العمق الوطني، ويؤثر فيه، فمبدأ الدفاع في العمق هو استراتيجية يمكن وصفها بأنّها الأصلح والأجدى لأداء مؤسسات الدولة العراقية كافة عبر التقليل من جوانب ضعفها وتفعيل نشاطاتها.

الاستنتاجات:

١. التحولات الإقليمية كانت قد ألقت بظلالها على الأمن الوطني العراقي وجعلته يواجه مجموعة من التحديات على مستوى الداخل والخارج أفرزت تحديات ومخاطر وتهديدات أثرت في قضاياه الشاملة بشكل واضح.

٢. استطاع العراق أن يوظف ذلك الدعم والمساندة الإقليمية والدولية في حربه الضروس ضد تنظيم داعش الإرهابي، من خلال تغيير نهج سياسته الخارجية مع المحيط الاقليمي والدولي من الانزواء والانعزال إلى الانفتاح والاعتدال والتعاون والشراكة، والموازنة بين جميع الاطراف والابتعاد عن سياسة المحاور والاصطفاف مع طرف على حساب طرف آخر، انطلاقًا من مبدأ البراغماتية العقلانية المتبادلة، لتحقيق مصالح وأهداف البلد الآنية والمستقبلية والحفاظ على أمنه واستقراره.

٣. إن استراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٦ – ٢٠٢٠)، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف للعام (٢٠١٩)، والاستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب (٢٠٢١ – ٢٠٢٥)، كانت قد

سلطت الضوء على طبيعة التحديات والمخاطر والتهديدات المواجهة للأمن الوطني العراقي، إلا أنّها من الناحية العملية والواقعية أخذت بالمعالجات الجزئية البسيطة؛ بسبب محدودية الرؤية الاستراتيجية لدى صانع القرار العراقي.

٤. عمل البحث على رسم سيناريوهات مستقبلية أخذت بحساباتها إمكانية ثبات أو تراجع أو تقدم مستوى الأمن الوطني العراقي في نطاق التحولات الإقليمية، اعتمادًا على مسألة التخطيط الاستراتيجي وتوظيف القدرات والامكانات والموارد الوطنية من قبل صانع القرار العراقي، من عدمه، وهو ما قد يعكس حجم التأثير السلبي على العراق في حال التماهي والتراخي مع استثمار وتوظيف المعطيات والفرص المتاحة، أو وضع آليات استجابية دقيقة ومحكمة لتوجيه ذلك كله نحو تحقيق الأهداف والمصالح العليا للبلد بشكل منطقي وموضوعي وعقلاني.

المصادر باللغة العربية:

١. ابراهيم ،ياسر علي. ٢٠٢١. بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء. مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد٣. العدد٢٥. جامعة تكريت.

٢. احمد ، نهال حسن ابراهيم. ٢٠٢٠. آليات مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. العدد٨. كلية القانون والعلوم السياسية. الجامعة العراقية.

٣. استراتيجية الأمن الوطني العراقي (٢٠١٦ – ٢٠٢٠). جمهورية العراق. مجلس الامن الوطني.

٤. جاسم ، خيري عبد الرزاق. ٢٠١٩. اشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها. مجلة حمورابي للدراسات. العدد٣٠. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد.

٥. حسين ، اية احمد. ٢٠٢٣. محمد عبد صالح حسن. ازمة السكن والمشاريع السكنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد٧٩. كلية الادارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية.

٦. حسين، حيدر علي. ٢٠١٥. العراق وتحديات العمق الاستراتيجي. العراق في الاستراتيجية التركية. مجلة دراسات دولية. العدد٦٠. مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية . جامعة بغداد.

٧. حيدر ،ياسر جعفر. ٢٠٢٤. الدبلوماسية المنتجة للحكومة العراقية وسيلة سلوك سياسي للعلاقات الخارجية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. المجلد٧. العدد١. الجامعة المستنصرية.

٨. خليفة ، حسن سلمان. ٢٠٢١. متطلبات البناء وتطوير القدرات العسكرية العراقية في ظل التهديدات القائمة. مجلة حمورابي للدراسات. العدد٣٧. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد.

٩. خليل ، سهاد اسماعيل. ٢٠١٦. المتغيرات الاستراتيجية والامن الوطني العراقي :دراسة في توظيف الفرص. مجلة قضايا سياسية. العدد٤٣-٤٤. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين.
١٠. الخيام، فارس. ٢٠٢٤. ضغط الفصائل وامن البعثات .. الحرب متعددة الظروف تحرج حكومة بغداد. موقع الجزيرة. متوفر على الرابط https://www.aljazeera.net/author/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٣.
١١. ذنون ، عمر هاشم. ٢٠٢٣. محمد ميسر فتحي. الاستجابة الاستراتيجية وتحديات الامن الوطني (استراتيجية الامن الوطني العراقي انموذجا). مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد٣. العدد٤. جامعة تكريت.
١٢. رشيد ، عمار احمد. ٢٠٢٢. تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش انموذجًا. مجلة المعهد. العدد٨. معهد العلمين. النجف الاشرف.
١٣. سبع ، سداد مولود. ٢٠١٧. الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق. مجلة دراسات دولية. العدد٦٨. مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية . جامعة بغداد.
١٤. سعيد ، عبد الرزاق عبدالله. ٢٠٢٣. جريمة غسيل الاموال: اسبابها وآثارها. مجلة اداب الفراهيدي. المجلد١٥. العدد١-٥٢. جامعة تكريت.
١٥. سعيد وآخرون ، قاسم علوان. ٢٠٢٣. الاداء الاستراتيجي الاقليمي للعراق في ظل الاتفاق الايراني – السعودي. مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد٣. العدد٤. جامعة تكريت.
١٦. سلمان ، مصطفى ابراهيم. ٢٠١٨. ضاري سرحان حمادي. استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. المجلد١٥. العدد٦١. الجامعة المستنصرية.
١٧. شكر ، نغم نذير. ٢٠١٩. الواقع الاجتماعي العراقي وانعكاسه على اعادة بناء الدولة. مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد٨. العدد٢. جامعة ديالى.
١٨. صالح ، صباح محمد. ٢٠٢٤. الهيمنة الامريكية في الشرق الاوسط : العرب والكيان الصهيوني بعد عملية طوفان الاقصى. مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد ٢. العدد ٣٥. جامعة تكريت.
١٩. صالح ، علي عريان. ٢٠١٨. الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والاستراتيجية). مجلة ابحاث ميسان. المجلد١٤. العدد٢٧. جامعة ميسان.
٢٠. صالح وآخرون ، سماح مهدي. ٢٠٢٢. الهيكل التنظيمي الاداري للجماعات الارهابية المتطرفة داعش في العراق انموذجا. مجلة حمورابي للدراسات. المجلد١. العدد٤٤. بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

٢١. عباس ، زهير خضير و محمد، لمى عباس. ٢٠٢١. الانتخابات النيابية المبكرة في العراق بين المطالب المشروعة للاحتجاجات والتحديات الراهنة. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية. المجلد٢٩. العدد٩.

٢٢. عبد القادر وآخرون ، نادية مهدي. ٢٠١٥. الفقر والتعليم في العراق (الواقع والتحديات). مجلة الفتح. المجلد١١. العدد٦٤. كلية التربية الاساسية. جامعة ديالى.

٢٣. عبد اللطيف ،همسة قصي وخماس، عمر عدنان. ٢٠١٧. التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين (الواقع والطموحات). مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية. المجلد١. العدد١٠. كلية الادارة والاقتصاد. الجامعة العراقية.

٢٤. عبدالحميد ، حسن سعد و حسن ، زيد. ٢٠١٨. التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي بعد مرحلة (الخلايا النائمة انموذجاً). في كتاب: التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي، كراس النهرين : العدد١١. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. بغداد.

٢٥. عبدالله ، علي سفيان. ٢٠٢٢. دور التوافق السياسي في بناء انظمة الحكم (لبنان والعراق انموذجا). مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد١. العدد٢٧. جامعة تكريت.

٢٦. عطوان ، خضر عباس. ٢٠٢٣. اشكالية المصلحة الوطنية كمنهج لتوجيه السياسة الخارجية. مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية. المجلد١٣. العدد خاص. تشرين الثاني.

٢٧. علي ، حسين حمزة. ٢٠٢٢. علي اكبر جعفري. الحوار الاستراتيجي الامريكي العراقي واثاره على مستقبل الوجود الامريكي في ظل الاتفاقية الاستراتيجية. مجلة الكلية الاسلامية الجامعة. المجلد٢. العدد٦٧. الجامعة الاسلامية. النجف الاشرف.

٢٨. العلي ، مروان سالم. ٢٠٢٠. التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية. مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد٢. العدد٢٠. جامعة تكريت.

٢٩. عمر ، رفل عبد الغني. ٢٠٢٣. التعليم من اجل تحقيق التنمية المستدامة. مجلة نسق. المجلد٣٩. العدد١. الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية.

٣٠. عيدان ، عماد خليل. ٢٠٢٣. الاقتصاد العراقي بين الظاهرة الريعية وضرورات التنويع. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد١٥. العدد٤٨. جامعة واسط.

٣١. فرحان، شيماء معروف& عبد الامير، بسمة سعد. ٢٠٢٣. استراتيجية الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ (الفرص والتحديات). المجلة السياسية الدولية. العدد٥٦. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية.

٣٢. فيحان، وسن هادي. ٢٠٢٣. أثر ضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي على متطلبات الامن القومي في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠). مجلة اداب الفراهيدي. المجلد الثامن، مؤتمر. العدد٣. جامعة تكريت.

٣٣. محمد ، محمد محي. ٢٠٢١. الشرعية السياسية والامن الوطني العراقي (دراسة تحليلية في المعوقات وسبل النجاح لمرحلة ما بعد داعش). مجلة تكريت للعلوم السياسية. المجلد١. العدد٢٣. جامعة تكريت.

٣٤. محمد، انس اكرم. ٢٠٢٠. الامن الانساني واثره في الامن الوطني العراقي. مجلة المعهد. العدد٢. معهد العلمين. النجف الاشرف.

٣٥. مهدي ، عقيل مصطفى. ٢٠١٧. الادراك الاستراتيجي للتهديدات المحتملة للأمن الوطني العراقي (قراءة موضوعية). مجلة النهرين. العدد٤. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. بغداد.

٣٦. موسى ، علي سعد. ٢٠٢٢. قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بالجرائم الارهابية في العراق منذ عام ٢٠١٤ (قرار ٢٣٧٩ انموذجا). ط١. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.

٣٧. النشمي ، فاضل. ٢٠٢٤. اسرائيل تحمل الحكومة العراقية مسؤولية الهجمات ضدها. صحيفة الشرق الاوسط. ١٩ نوفمبر. متوفر على الرابط https://aawsat.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٣.

٣٨. يونس ، عبد الزهرة فيصل. ٢٠٢٣. حنان يوسف حافظ. واقع الفقر في العراق ... التحديات والمقترحات. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. المجلد٢١. العدد٧٦. الجامعة المستنصرية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abbas, Zuhair Khadir and Mohammed, Lama Abbas. 2021. Early parliamentary elections in Iraq between the legitimate demands of the protests and the current challenges. Journal of the University of Babylon for Humanities. Volume 29. Issue 9.
2. Abdul Hamid, Hassan Saad and Hassan, Zaid. 2018. Internal challenges to Iraqi national security after the stage (sleeper cells as a model). In the book: Internal and External Challenges to Iraqi National Security, Karas Al-Nahrain: Issue 11. Al-Nahrain Center for Strategic Studies. Baghdad.
3. Abdul Latif, Hamsa Qusay and Khamas, Omar Adnan. 2017. Economic development in Iraq after 2003 between (reality and ambitions). Journal of

Economic and Administrative Studies. Volume 1. Issue 10. College of Administration and Economics. University of Iraq.

4. Abdul Qader and others, Nadia Mahdi. 2015. Poverty and education in Iraq (reality and challenges). Al-Fath Journal. Volume 11. Issue 64. College of Basic Education. University of Diyala.
5. Abdullah, Ali Sufyan. 2022. The Role of Political Consensus in Building Governance Systems (Lebanon and Iraq as a Model). Tikrit Journal of Political Science. Volume 1. Issue 27. Tikrit University.
6. Ahmed, Nihal Hassan Ibrahim. 2020. Mechanisms for Combating Financial and Administrative Corruption in Iraq. Journal of the College of Law and Political Science. Issue 8. College of Law and Political Science. University of Iraq.
7. Al-Ali, Marwan Salem. 2020. Strategic Challenges to Iraqi National Security in Light of International Changes. Tikrit Journal of Political Science. Volume 2. Issue 20. Tikrit University.
8. Ali, Hussein Hamza. 2022. Ali Akbar Jafari. The US-Iraq Strategic Dialogue and Its Effects on the Future of the American Presence in Light of the Strategic Agreement. Journal of the Islamic University College. Volume 2. Issue 67. Islamic University. Najaf Al-Ashraf.
9. Al-Khayam,Fares. 2024 .Factional Pressure and Mission Security. Multi-Circumstance War Embarrasses the Baghdad Government. Al Jazeera website. Available at https://www.aljazeera.net/author/ Visited on 11/23/2024.
10. Al-Nashmi, Fadel.٢٠٢٤. Israel holds the Iraqi government responsible for attacks against it. Asharq Al-Awsat Newspaper. November 19. Available at https://aawsat.com Visited on 11/23/2024.
11. Atwan, Khader Abbas. 2023. The Problem of National Interest as a Method for Guiding Foreign Policy. Anbar University Journal of Legal and Political Sciences. Volume 13. Special Issue. November.
12. Dhnoon, Omar Hashim. 2023. Muhammad Maysar Fathi. Strategic response and national security challenges (Iraqi national security strategy as a model). Tikrit Journal of Political Science. Volume 3. Issue 4. Tikrit University.

13. Eidans, Imad Khalil. 2023. The Iraqi Economy between the Rentier Phenomenon and the Necessities of Diversification. Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences. Volume 15. Issue 48. Wasit University.
14. Farhan, Shaima Marouf& Abdul Amir, Basma Saad. 2023. Iraqi National Security Strategy after 2014 (Opportunities and Challenges). International Political Journal. Issue 56. College of Political Science. Al-Mustansiriya University.
15. Fayhan, Wasan Hadi. 2023. The Impact of Weak Economic and Political Stability on National Security Requirements in Iraq for the Period (2003-2020). Al-Farahidi Journal of Literature. Volume 8Conference th. Issue 3. Tikrit University.
16. Haider, Yasser Jaafar. 2024. The productive diplomacy of the Iraqi government as a means of political behavior for foreign relations. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies. Volume 7. Issue 1. Al-Mustansiriya University.
17. Hussein, Aya Ahmed. 2023. Muhammad Abdul Saleh Hassan. The Housing Crisis and Housing Projects in Iraq after 2003. Iraqi Journal of Economic Sciences. Issue 79. College of Administration and Economics. Al-Mustansiriya University.
18. Hussein, Haider Ali. 2015. Iraq and the Challenges of Strategic Depth. Iraq in the Turkish Strategy. Journal of International Studies. Issue 60. Center for International and Strategic Studies. University of Baghdad.
19. Ibrahim, Yasser Ali. 2021. State-building in Iraq: A Study of Challenges and Construction Strategies. Tikrit Journal of Political Science. Volume 3. Issue 25. Tikrit University.
20. Iraqi National Security Strategy (2016-2020). Republic of Iraq. National Security Council.
21. Jassim, Khairy Abdul Razzaq. 2019. The Problem of National Identity in Iraq and Ways to Establish It. Hammurabi Journal of Studies. Issue 30. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Baghdad.

22. Khalifa, Hassan Salman. 2021. Requirements for building and developing Iraqi military capabilities in light of existing threats. Hammurabi Journal of Studies. Issue 37. Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. Baghdad.
23. Khalil, Suhad Ismail. 2016. Strategic variables and Iraqi national security: a study in employing opportunities. Political Issues Journal. Issue 43-44. College of Political Science. Al-Nahrain University.
24. Mahdi, Aqil Mustafa. 2017. Strategic awareness of potential threats to Iraqi national security (objective reading). Al-Nahrain Magazine. Issue 4. Al-Nahrain Center for Strategic Studies. Baghdad.
25. Muhammad, Anas Akram. 2020. Human Security and Its Impact on Iraqi National Security. Institute Journal. Issue 2. Al-Alamein Institute. Najaf Al-Ashraf.
26. Muhammad, Muhammad Muhi. 2021. Political Legitimacy and Iraqi National Security (An Analytical Study of Obstacles and Ways to Success in the Post-ISIS Phase). Tikrit Journal of Political Science. Volume 1. Issue 23. Tikrit University.
27. Musa, Ali Saad. 2022. UN Security Council resolutions related to terrorist crimes in Iraq since 2014 (Resolution 2379 as a model). 1st ed. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.
28. Omar, Rafel Abdul Ghani. 2023. Education for Sustainable Development. Nasq Journal. Volume 39. Issue 1. Iraqi Society for Educational and Psychological Studies.
29. Rashid, Ammar Ahmed. 2022. The impact of the security dimension on Iraqi foreign policy after 2014: ISIS as a model. Institute Journal. Issue 8. Al-Alamein Institute. Najaf Al-Ashraf.
30. Sabaa, Sadad Mawloud. 2017. National identity and promoting peaceful coexistence in Iraq. Journal of International Studies. Issue 68. Center for International and Strategic Studies. University of Baghdad.

31. Saeed et al., Qasim Alwan. 2023. Iraq's regional strategic performance in light of the Iranian-Saudi agreement. Tikrit Journal of Political Science. Volume 3. Issue 4. Tikrit University.
32. Saeed, Abdul Razzaq Abdullah. 2023. The crime of money laundering: its causes and effects. Journal of Adab Al-Farahidi. Volume 15. Issue 1-52. Tikrit University.
33. Saleh et al., Samah Mahdi. 2022. The administrative organizational structure of extremist terrorist groups ISIS in Iraq as a model. Hammurabi Journal of Studies. Volume 1. Issue 44. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
34. Saleh, Ali Aryan. 2018. Iraqi national security (components, challenges and strategy). Maysan Research Journal. Volume 14. Issue 27. Maysan University.
35. Saleh, Sabah Muhammad. 2024. American hegemony in the Middle East: Arabs and the Zionist entity after Operation Flood of Al-Aqsa. Tikrit Journal of Political Science. Volume 2. Issue 35. Tikrit University.
36. Salman, Mustafa Ibrahim. 2018. Dhari Sarhan Hammadi. The strategy of the international coalition to combat terrorism in Iraq. Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies. Volume 15. Issue 61. Al-Mustansiriya University.
37. Shukr, Nagham Nazir. 2019. The Iraqi social reality and its reflection on the reconstruction of the state. Journal of Legal and Political Sciences. Volume 8. Issue 2. University of Diyala.
38. Younis, Abdul Zahra Faisal. 2023. Hanan Youssef Hafez. The reality of poverty in Iraq... Challenges and proposals. Iraqi Journal of Economic Sciences. Volume 21. Issue 76. Al-Mustansiriya University.